الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة عمار الثليجي الاغواط

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية

قسم الاعلام والاتصال

بعنوان:

المعالجة الصحفية لمشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر-جريدة الشروق الجزائرية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي اعلام واتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة

إعداد الطالب:

بن سعيدان فضيل

إشراف الدكتور:

د. بن عزوزي محمد

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكروتقدير

قال الله تعالى:﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ سورة إبراهيم الآية 7

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل العلمي الأكاديمي

أولا وكما يقول رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ماوجهناه من صعوبات.

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الفاضل " بن عزوزي محمد"

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة

ولا يفوتنا أن نشكر كل طاقم قسم اعلام واتصال من العميد إلى الرئيس القسم إلى الأمانة

وكل أساتذة قسم اعلام واتصال بدون استثناء وخاصة أساتذة سنة ثانية ماستر اتصال وعلاقات عامة

كما نتقدم بالشكر الى جميع موظفي جامعة الاغواط

اهداء

أهدي هذا العمل إلى رمز التفاني والإخلاص إلى والديا بارك الله في عمرهما

والبسهما ثوب الصحة والعافية

إلى نفسي ومن شاركني حضن أمي وأبي بهم أستمد عزتي وإصراري إخوتي وأخواتي

أهدي لهم ثمرة مجهودي المتواضع إلى كل عائلة "بن سعيدان" عامة.

وإلى كل من هم أقرب الي من روحي الدافع المعنوي ومركز التفائل

وسندي فالحياة

وإلى وزملائي والنفوس الطيبة التي كانت سند معنوي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة مجهودي المتواضع رمزاً وعرفاناً

ملخص الدراسة:

تعد الصحف المكتوبة وسيلة إعلامية هامة لها دور فعالا في الكشف عن مكامل الخلل والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات وتقوم بتسليط الضوء عليها، إذ أن الوظيفة الأساسية للصحافة هي تزويد القراء بالمعلومات الضرورية ونشر الوعي والتثقيف باعتبارها من أكثر الوسائل الإعلامية المؤثرة في الرأي العام، ومن اهم الاخبار التي تجذب القراء من المجتمع الجزائري اليوم هو مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من طرف الصحف الجزائرية المكتوبة ونال حيزا واسعا من المعالجة.

الكلمات المفتاحية: الصحافة، القانون، الاستعمار

Newspapers is considered as an important media that has an effective role in revealing and shedding light on problems that communities suffer from. The main function of press is providing readers with necessary knowledge and spreading awareness and educating people because it is the most effective media on general opinion of people. One of the most important newes that attracts from Algerian community ; this topic has received great attention and has received a wide range of treatmen.

KEYWORDS : the press. law. colonization

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة	
الشكر والعرفان	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة	
أولا: الإشكالية	12
ثانيا: الفرضيات	13
ثالثا: اسباب اختيار الموضوع	14
رابعا: اهمية الدراسة	15
خامسا: مفاهيم الدراسة	16
سادسا: منهج الدراسة	18
سابعا: صعوبات الدراسة	19
ثامنا: الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني الصحافة المكتوبة ومشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر	
تمهيد	25
اولا: نشأة الصحافة وابعادها	26
1-لمحة تاريخية عن الصحافة في العالم الغربي	26
2-الصحافة في العالم العربي	27
3-الصحافة في الجزائر	28
4-فنون تحرير الصحفي	32
ثانيا: وظائف الصحافة المكتوبة	34
1-الوظيفبة الاخبارية	34
2-الوظيفة الترفيهية	35
3-وظيفة الراي والتوجيه	35

ثالثا: التغطية الصحفية لمشروع قانون تجريم الاستعمار	38
1- التغطية الذاتية	38
2- التغطية الصحفية	38
الفصل الثالث: مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر	
تمهيد الفصل	37
اولا: مفهوم القانون	38
1-تعريف بكلمة القانون	38
2-تقسيمات القانون	38
ثانيا: خصائص القاعدة القانونية	39
1-القاعدة القانونية عامة ومجردة	39
2-القاعدة القانونية ملزمة.	39
3-استمرار القاعدة القانونية	40
ثالثا: تصنيف القواعد القانونية	40
1-القواعد العامة والقواعد الخاصة القواعد العامة:	40
2-القواعد المكتوبة وغير المكتوبة	40
رابعا: المصادر الاصلية للقاعدة القانونية	41
1-الدستور	41
2-القانون العادي	41
خامسا: مراحل اعداد مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر	43
1-مرحلة الاقتراح	43
2-مرحلة التصويت	43
3-مرحلة الإصدار	43
4-مرحلة النشر	44
الفصل الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة	
اولا: تفريغ البيانات	45
1- تفريغ البيانات المتعلقة بفئة الشكل	45
2- تفريغ البيانات بفئة المضمون	47-60

فهرس المحتويات والجداول

ثانيا: مناقشة النتائج الدراسة	63
1- مناقشة نتائج الدراسة العامة	63
2- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات	64
خاتمة	67
قائمة المراجع والمصادر	68
الملاحق	

فهرس الجداول

الجدول رقم 01: يوضح توزيع الموضوعات حسب مساحة التحليل	46
الجدول رقم (2) يوضح توزيع الموضوعات حسب القوالب الصحفية	48
الجدول رقم(3) يوضح توزيع الموضوعات حسب طبيعة الصور الجرائم المرتكبة في حقبة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.	51
الجدول رقم(4) يوضح توزيع الموضوعات حسب الأبواب.	53
الجدول (5) يوضح توزيع الموضوعات حسب المصادر المعتمدة.	55
الجدول(6) يوضح توزيع الموضوعات حسب طبيعة الاتجاه.	57
يوضح الجدول(7) توزيع الموضوعات حسب الأهداف من المعالجة.	59

مقدمة

مقدمة

تعد الصحافة من اهم الهياكل التي ظهرت قديم حيث لازمت الإنسان ولقد تطورت مع تطور المجتمعات الإنسانية وتعقد الحياة الاجتماعية، فقد عرفت المجتمعات نموا في شتى المجالات وأصبحت متداخلة ومنفتحة على بعضها البعض مما ساعد على خلق بيئة ملائمة لانتشارها واتخاذها لأشكال مختلفة ومتفاوتة، واصبحت تسمى بالسلطة الرابعة.

يعتبر مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر حدثا هاما يحظى باهتمام المجتمع الجزائري وهذا الحدث يعتبر من اهم الاحداث التي يسعى اليها الشعب الى تجريم هذا المستعمر الذي كلف الجزائريين الكثير والكثير وتعد الصحافة المكتوبة الوسيلة المناسبة لإشباع رغبات الأفراد عموما و القراء خصوصا، وقد اهتمت الصحافة الجزائرية بنشر أخبار هذا المشروع ومعالجتها والإحاطة بما يتعلق بها من مستجدات، باعتبارها من اهم القوانين في ذاكرة المجتمع الجزائري ، وللصحف المكتوبة دورا في كشف الحقائق وتوجيه الرأي العام وتوعيته من خلال معالجة وتغطية هذا الحدث الهام، خاصة وأن الصحافة المكتوبة تتميز عن بقية الوسائل الإعلامية الأخرى بسهولة اقتنائها وإمكانية الرجوع إليها والاطلاع على أخبارها في أي وقت، وتربطها علاقة وطيدة بالجماهير التي تبحث عن أخبار تشبع رغباتها في التعرف على كل ما هو جديد.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة كيف عالجت الصحف الجزائرية مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر؟

تضمنت دراستنا أربع جوانب رئيسية وهي كالتالي :

-الفصل الأول : "الاطار المنهجي للدراسة" وتضمن إشكالية الدراسة ، الفرضيات أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة، تحديد مفاهيم الدراسة، وفي الأخير تحديد منهج الدراسة ومجتمع البحث والعينة وأدوات جمع البيانات المستخدمة.

-الفصل الثاني :"الصحافة المكتوبة" حيث تطرقنا فيه إلى تقديم نظرة عامة حول الصحافة العالمية والصحافة الجزائرية، فنون ووظائف الصحافة المكتوبة، والتغطية الصحفية لهذه الدراسة.

-الفصل الثالث: تناولنا مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر

-الفصل الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا: إشكالية

1 /إشكالية الدراسة .

تمثل الصحافة المكتوبة جزءا هاما من حياة الناس ومن تاريخ المجتمعات، فقد ظهرت الصحافة المكتوبة وانتشرت بعدما اخترع "غوتمبرغ" الطباعة واحتلت مكانة مهمة في عملية الاتصال لفترة طويلة وأدت أدوار مختلفة، فالصحف المكتوبة تعد في طليعة الوسائل الإعلامية التي تنقل وتنشر الأخبار والقيم و الأفكار تساهم في تعديل الاتجاهات وتكشف عن الحقائق من خلال ما تنشره من مقالاتّ من أخبار وصور ومضامين تعالج العديد من القضايا والظواهر، وغالبا ما تكون هذه الأخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة المحلية والدولية؛ السياسية منها والثقافية والرياضية والاجتماعية وغيرها.

احتلت الصحافة حيزا كبيرا من الاهتمام الجماهيري واستطاعت أن تجد لنفسها مكانة مرموقة في معظم المجتمعات، كما أصبحت ذات تأثير قوي وفعال على مختلف الجماهير، وعلى الرغم من ظهور اختراعات وتقنيات جديدة في مجال الإعلام جاءت بعدها كالراديو والتلفزيون الا ان الصحافة استطاعت أن تحافظ على مكانتها بين الوسائل الأخرى فلا تزال للكلمة المطبوعة تأثيرها القوي على آراء الأفراد.

لقد زاد اهتمام الصحافة الجزائرية المكتوبة بمواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي بالجزائر؛ من خلال زيادة الصفحات التي تعني بمعالجة الظاهرة وذلك من خلال متابعة أسبابها وتحديد العوامل المؤدية إليها، وبيان آثارها و تقديم المعلومات والأخبار حول الفاعلين فيها، أخذت الصحف الجزائرية تزيد من المساحة المخصصة لمشروع القانون خاصة بعد زيادة معدلاتها بشكل ملحوظ، نتيجة تغير العوامل الاقتصادية و الاجتماعية، انطلاقا مما سبق تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على طبيعة المعالجة الصحفية لمشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر من خلال التساؤل الرئيسي الاتي:

كيف عالجت الصحافة الجزائرية المكتوبة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر؟

2 - التساؤلات الفرعية.

تندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة تساؤلات على النحو الآتي:

-ما هو حجم المساحة المخصص لمواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر عبر جريدة الشروق الجزائرية؟

-ماهي موضوعات لمشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر حسب المعالجة الصحفية لجريدة الشروق الجزائرية؟

-ما هي الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة الشروق الجزائرية لعرض مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر؟

-ما أهم المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الشروق الجزائرية في تناولها لمشروع قانون؟

-ما هو اتجاه جريدة الشروق الجزائرية من تناولها لموضوع؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من خلال القراءة الأولية للمادة الإخبارية المتضمنة في صحيفة تم بناء جملة من الفرضيات على النحو الآتي :

أ/ الفرضية الرئيسية: عالجت جريدة الشروق الجزائرية مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر في الجزائر باعتبارها قضية هامة لها انعكاسات مختلفة داخل المجتمع الجزائري.

ب/ الفرضيات الفرعية .

1-خصصت جريدة الشروق الجزائرية مساحة كبيرة لمعالجة مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر عبر صفحاتها.

2- يعتبر مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر من أكثر القضايا انتشارا داخل المجتمع الجزائري حسب جريدة الشروق الجزائرية.

3-يعتبر الخبر الصحفي من أكثر الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة الشروق الجزائرية لعرض ظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر.

4-اعتمدت جريدة الشروق الجزائرية على المراسلين الصحفيين كمصادر أساسية في تناولها لظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر.

5- تتجه جريدة الشروق اتجاها ايجابيا في تناولها مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة لمجموعة من الأسباب يمكن حصرها في:

1 -أسباب ذاتية:

أ- الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

ب-تلاؤم موضوع الدراسة مع طبيعة التخصص.

ج-الرغبة في التمكن من استخدام أداة تحليل المحتوى .

د-معرفة أسباب مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر وكيفية معالجتها.

2-أسباب موضوعية: وهي على النحو الآتي:

أ- انتشار خبر مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر داخل المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة .

ب- التعرف على توجهات الصحافة المكتوبة من خلال معالجتها لمشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر وإبراز مسؤوليتها التعر الإعلامية والاجتماعية في معالجة الظواهر الخطيرة داخل المجتمع.

جـ-قلة الدراسات الخاصة بتحليل المحتوى للصحف المكتوبة المتناولة لهذا الموضوع.

رابعا: أهمية الدراسة وأهدافها:

1-أهمية الدراسة:

يشكل مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر موضوعا حساسا، حيث عرفت هذه المشروع انتشارا واسعا داخل المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة وهذا ما جعلها تحظى باهتمام بالغ من طرف وسائل الإعلام المختلفة وخاصة منها الصحافة المكتوبة التي عملت على متابعة هذا المشروع ومعالجتها، وتكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه الصحافة المكتوبة في توضيح مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر من خلال الغوص في المضامين التي يحتويها بخصوص القانون.

2/أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

ا-محاولة معرفة مدى اهتمام الصحف الجزائرية المكتوبة بمعالجة القضايا جرائم الاستعمار في الجزائر ومسؤوليتها اتجاه المجتمع الجزائري من أجل كشف هاته الحقائق .

بـ-تسليط الضوء على مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر والكشف عن مدى اهتمام في وسط المجتمع الجزائري .

جـ- تقييم طريقة معالجة الصحف الجزائرية للمشروع قانون تجريم الاستعمار ومدى قدرتها على التطرق لمختلف جوانبها.

د- الكشف عن مستوى الأداء الإعلامي للصحافة المكتوبة الجزائرية.

هـ-إثراء مكتبة الجامعة بدراسة علمية تربط بين المتغيرين الصحافة ومشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر، تكون مرجعا يستفيد منه الطلبة لاحقا.

خامسا: مفاهيم الدراسة:

1_مفهوم الصحافة:

_لغة: في قاموس أوكسفورد تستخدم كلمة صحافة بمعنى presse وهي الشيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وهي تعني أيضا Journal ويقصد بها الصحيفة Journalisme بمعنى الصحافة و Journaliste بمعنى الصحفي فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه وفي القاموس المحيط ويقصد بالصحيفة الكتاب وجمعها صحائف.

اصطلاحا:

الصحافة هي جمع الأخبار ونشرها، ونشر المواد المتصلة بالمطبوعات، مثل الجرائد، المجلات الرسائل الإخبارية، المطويات، الكتب، أما الاستعمال الشائع للصحافة فينحصر في إعداد الجرائد وبعض المجلات وإن كان يمكن أن يتسع ليشمل باقي صور النشر الأخرى والصحافة كذلك هي صناعة الصحفي والصحافيون هم القوم الذين ينتسبون إليها ويعملون بها هي كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة حتى تحقق فيها شرط الدورية، فهي مجموعة من الصفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة بأخبار السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد والثقافة وما يتصل بذلك، والصحافة هي فن إنشاء الجرائد والمجلات وكتابتها في حين الصحافي هو من الوراق.

وهي المهنة التي تقوم على جمع وتحليل الأخبار والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور[1].

-إجرائيا:

هي مطبوع يصدر بشكل دوري وبصفة منتظمة، تحت عنوان ثابت تنشر الأخبار والموضوعات الاجتماعية والسياسية والثقافية والرياضية والاقتصادية تشرحها وتعلق عليها، وهي في هذه الدراسة تتمثل في جريدة الشروق الجزائرية[2].

2- مفهوم الاستعمار:

اصطلاحا: يطلق على استلاء شعب بالقوة العسكرية على شعب اخر لنهب ثرواته واستغلال ارضه وتسخير طاقات افراده لمصالح المستعمرين، ويرافق ذلك اتخاذ مخططات تحول هذا الشعب عن دينه ومفاهيمه ومبادئه الى ما عليه دولة الشعب الغالب المستعمر من مبادئ ونظم وعادات إذا كان بين الغالب والمغلوب تباين في ذلك.

[1]- مدخل إلى علم الصحافة، ط4، القاهرة: عالم الكتب للنشر، 2007، ص(37).

[2]- رضوان بلخيري، مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال نشأتها وتطورها (ط1). الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2014، (ص53)

3-مفهوم المعالجة:

لغة:

يقال عالج، الشيء زاولهُ ومارسه والمريض داوه.

اصطلاحا:

يرتبط مصطلح "بمعالجة المشاكل" و"معالجة القضايا"، ويقصد بالمعالجة بهذا الاستخدام "الإشارة إلى أي فعل مخطط، نقوم به تحسبا المعالجة لتضاعف مشكلة معينة، أو مضاعفات لمشكلة أو مضاعفاتها، أو المشكلة والمضاعفات معا.[1]"

وغالبا ما تستخدم "المعالجة الإعلامية، المعالجة الصحفية"، ويقصد بالمعالجة الصحفية في هذه الحالة "العمل الإعلامي الذي زاولته الصحافة الجزائرية في تغطيتها لمختلف الأخبار السياسية والثقافية والاجتماعية والعلمية أو الطريقة التي يتم من خلالها تناول أخبارها أو عرض وقائع أو أحداث[2].

سادسا: نوع الدراسة ومنهجها:

عرفه لغة: المنهج كلمة إغريقية الأصل تعني الطريقة التي ينتهجها الفرد للوصول إلى هدف محدد[3].

والمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة أو لتحقيق الهدف الذي قصد إليه من إعداد البحث.[4]

وبما أن دراستنا تندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية فإننا سنعتمد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي: المنهج الذي يعتمد على دراسةّ المسحية باعتبارها الأنسب

---

[1]- علي عبد الفاروق كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2014، (ص20).

[2]- الطيب بالواضح حق الرد والتصحيح في التشريعات الإعلامية والصحفية، (الأردن: دار الثقافة للنشر، 2015)، ص15،16.

[3]- الوجيز في المنهجية والبحث العلمي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د س)، ص9. (

[4]-عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4) .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية د س)، ص138)

للدراسات الوصفية ويعبر عنها كيفيا أو تعبيرا الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم والكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

في الوقت الراهن حيثّ ويعد " منهج المسح الوصفي من أكثر طرق البحث العلمي انتشارا وتتجه الدراسات المسحية إلى توضيح الطبيعة الحقيقية للأشياء أو المشكلات أو الأوضاع الاجتماعية وتحليل تلك الأوضاع للوقوف على الظروف المحيطة أو الأسباب الدافعة إلى ظهورها، وبذلك فهي تنصب على دراسة أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء البحث وفي مكان معينّ وزمان معين.

وبما أن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الحصول على معلومات دقيقة عن طريق معالجتنا سنعتمد على أداة تحليل المحتوى لتوصيف المادة صحيفة الشروق لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

فتحليل المحتوى هو أداة أو وسيلة ميدانية تكمن من جمع المعلومات والمعطيات والبيانات الميدانية المتعلقة بالدراسة قيد البحث، فهي بذلك كالاستمارة والمقابلة والملاحظة، وأداة تحليل المحتوى تستخدم في البحث الاجتماعي لمعالجة واستنطاق النصوص المكتوبة والأشرطة الصوتية والأفلام المصورة...الخ، وهي ذات استخدام واسع عند الباحثين والدارسين لسلوك الفرد ونشاطاته، وخاصة في علوم الإعلام والاتصال.

سابعا: صعوبات الدراسة

وتتمثل الصعوبة في قلة المصادر التي تتناول موضوع الدراسة بكل أبعادها وأطوارها، وندرة المراجع التي تتناول معالجة الصحفية لمشروع قانون تجريم الاستعمار المرتبطة بالملفات الجزائرية. إذ أن جل الدراسات التي تناولت الموضوع، ركزت على فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، أو على فترة حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين". في حين لم نجد أثرا لأي دراسة تتناول مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، في حدود علم الباحث،

باستثناء بعض الإشارات الواردة هنا وهناك. كما أن ندرة البيانات والمعطيات بين هذه المتغيرات.

ثامنا: الدراسات السابقة.

1-الدراسات العربية:

- **دراسة الجريدة الالكترونية مصر: تاريخ النشر 27 جانفي 2021**

الجريدة الالكترونية مصر، حيث تناولت دراسة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تحت عنوان الذاكرة والحقيقة". هل مازالت الجزائر تنتظر اعتذار فرنسا عن الاستعمار؟

ترفض باريس تقديم اعتذارها للجزائر بشأن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1830-1962)، إذ يظهر هذا القرار كخلاصة رئيسة لتقرير المؤرخ الفرنسي بن جامين ستورا الذي قدّمه إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. ويقترح في المقابل بضع خطوات رمزية مقترنة باعتراف متبادل ببعض الأحداث، تتطلب قوة سياسية لفرض شروط على فرنسا في الوقت الراهن بشأن ملف الماضي، خاصة وأن باريس بحسب ما يظهر في التقرير، نجحت في إعادة استدعاء وقائع وقضايا تمسّ الأوروبيين في الجزائر وأملاكهم وطرحها لمعادلة المطالب الجزائرية حيال التاريخ الاستعماري.

واتفق الرئيسان الجزائري عبد المجيد تبون والفرنسي ايمانويل ماكرون، في شهر يونيو الماضي، على تكليف لجنة مشتركة لمناقشة الخطوات اللازمة لإنهاء الملفات العالقة بين الجزائر وباريس، وتحقيق المصالحة التاريخية بين البلدين.

- **الدراسة الثانية: دراسة الجريدة الالكترونية عربي بوست** تاريخ النشر 13 يونيو 2022

عربي بوست تناولت دراسة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، حيث جاء العنوان في صفحتها بـ **قانون مقترح بالجزائر لتجريم الاستعمار الفرنسي. طالب باريس بالاعتذار عن جرائمها الاستعمارية**

أودع نواب جزائريون لدى رئاسة البرلمان، الأحد 31 أكتوبر/تشرين الأول 2021، مشروع قانون لتجريم الاستعمار الفرنسي لبلادهم (1830– 1962)، بالتزامن مع أزمة متصاعدة بين الجزائر وباريس

إذ قال زكريا بلخير، منسق مشروع القانون، إنه "تم إيداع الوثيقة لدى لجنة المبادرات التشريعية والبرلمانية في رئاسة المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، وعليه توقيع أكثر من 100 نائب (من أصل 407)."

بلخير أوضح أن "الخطوة اللاحقة ستكون عقد اجتماع للجنة المبادرات برئاسة البرلمان لدراسة المشروع والحسم في مصيره بتحويله إلى الحكومة للنظر فيه"، لافتاً إلى أن "النواب الموقعين على المشروع ينتمون لتيارات سياسية مختلفة."

فيما يتكون مشروع القانون من ستة أبواب و54 مادة، وورد في مادته الـ23 أن "الدولة الجزائرية تعمل على إلزام السلطات الفرنسية بتقديم اعتذار للشعب الجزائري عما لحقه من أذى خلال الفترة الاستعمارية"

في حين تنص المادة 49 على أن "الدولة الجزائرية تلتزم بعدم إبرام أي اتفاقية مع فرنسا حتى استيفاء شروط الاعتراف بجرائمها الاستعمارية". وترفض باريس تقديم اعتذار رسمي.

2-الدراسات الاجنبية:

- **دراسة افريكا الناطقة بالغة العربية:**

لابد من إعادة إحياء مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي: يَا فَرَنْسَا إِنَّ ذَا يَوْمِ اَلْحِسَاب

رغم أن حديث الجهات الرسمية في الجزائر وفرنسا كثيرًا ما أثنى على "قوة ومتانة" العلاقات بين البلدين، إلا أنه يبقى "دبلوماسي بحت" و "اللي في القلب في القلب"، ففرنسا لا تزال وفية لاستفزازاتها الكثيرة للجزائر وآخرها اعتذار الرئيس إيمانويل ماكرون للحركى الجزائريين وطلبه "الصفح" منهم بينما يرفض الاعتراف بجرائم الاستعمار في الجزائر وتعويض ضحاياه.

ماكرون استفز الجزائريين مجددًا باعترافه بحقوق الحركى الجزائريين ومطالبته بالصفح عن التقصير الرسمي في حقهم، في حين يرفض الاعتراف بجرائم الاستعمار في الجزائر وتعويض ضحاياه، ما يؤكد عدم وجود أي نية للطرف الفرنسي في الإقرار بما اقترفه في الجزائر واكتفائه بخطوات رمزية لا ترقى لمستوى العلاقات التي يتغنى بها ماكرون

طلب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمس الأول الاثنين، "الصفح" من الحركى الجزائريين الذين قاتلوا في صفوف الجيش الفرنسي خلال ثورة التحرير، معلنًا عن إقرار قانون "تعويض" قريبًا، في خطوة استفزازية للجزائريين في الوقت الذي كان ينتظر فيه أن يتخذ إجراءات جديدة للاعتراف رسميًا بجرائم المستعمر وتعويض ضحاياه

ولا تعدو خطوة ماكرون هذه إلا مجرد كونها حملة انتخابية مسبقة لكسب تعاطف الحركى من جهة وتعزيزًا لتقرير بن جامين ستورا الذي مجّد الحركى وساوى بين الضحية والجلاد من خلال دعوة الجزائر لتسهيل عودتهم وأولادهم وتمكينهم من حقوقهم من جهة أخرى، وعلى هؤلاء الحركى ألا يفرحوا كثيرًا لأن كلام ماكرون مجرد "زبدة انتخابية" ستذوب مع بزوغ الشمس ومرور الانتخابات.

لكن تبقى خرجة الرئيس الفرنسي الأخيرة مستفزة للجزائر، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد في تأزيم العلاقات الثنائية بين البلدين والتي لم تنعم بالاستقرار، منذ ما يقارب السنتين، وبحسب المراقبين، فإن ما يحدث حَالِيًّا بين الجزائر وفرنسا يُعتبر سابقة خاصة وأن فترة حكم الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، كانت العلاقات بين البلدين "سمنًا على عسل" بل إن الرئيس المخلوع جعل الجزائر بمثابة حديقة خلفية لفرنسا.

3-الدراسات الجزائرية:

- جريدة الشروق الالكترونية: تاريخ النشر 10/12 /2021 بقلم اسماء بهلولي

قانون تجريم الاستعمار. هذه تفاصيل المبادرة الجديدة

اجتمعت الكتل البرلمانية الست المكونة للمجلس الشعبي الوطني بحر الأسبوع الجاري لوضع معالم تحديد مشروع قانون تجريم الاستعمار لأول مرة، بعد أن كان هذا الملف طيلة السنوات الماضية حبيس المبادرات الفردية للأحزاب والشخصيات السياسية، التي تظهر بين الفينة والأخرى، وتختفي من دون مبررات واضحة، أرجعها عارفون بخبايا العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى ضغوطات سياسية

وتسعى الأحزاب السياسية هذه المرة إلى تجهيز قانون مثقل، يتضمن تفاصيل وحيثيات ومحاور الاعتراف والاعتذار والتعويض، ليتم من خلالها الرد على انتهاكات الطرف الفرنسي والتجاوزات المرتكبة منذ الاحتلال والمستمرة إلى يومنا هذا.

وعليه اتفقت الكتل البرلمانية على ضرورة أن يكون مشروع قانون تجريم الاستعمار ليس كرد فعل سياسي على فرنسا، وإنما قانون حقيقي يرد الاعتبار لشهداء الجزائر

وفي هذا الإطار، يؤكد رئيس الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، سيد أحمد تمامري، في تصريح لـ " الشروق" أن مشروع قانون تجريم الاستعمار يجب أن يبلغ هدفه هذه المرة ويصل لتحقيق البعد التاريخي والقانوني والمؤسساتي الذي يطمح إليه الشعب، مشيرا أن الكتل البرلمانية في المجلس اتفقت لأول مرة على ضرورة أن تحمل هذه الخطوة صفة القانون الذي يطالب به الشعب والطبقة السياسية على حد سواء، شريطة أن يتم مراعاة مصلحة الجزائر دولة وشعبا

وحسب سيد أحمد تمامري، فإن الأفلان الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد في الغرفة السفلى للبرلمان، ليس ضد المشروع كما تحاول بعض الأطراف الترويج له، فقد سبق له وأن اقترح مبادرات في هذا الصدد في العهدات السابقة، قائلا: "نحن مع الجماعة ولا نريد هذه المرة الإمساك بالناصية لوحدنا، لأن المشروع بحاجة إلى أن يتبلور بمشاركة الجميع كي تتجسد الفكرة وتكون في المستوى."

الفصل الثاني: الصحافة المكتوبة ومشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر

تمهيد:

مما لا شك فيه أن الصحافة المكتوبة تعد من أقدم وسائل الإعلام ظهورا وقد ارتبط تطورها بتطور الحضارات والمجتمعات، حيث تؤدي الصحافة المكتوبة أدوارا مختلفة داخل المجتمع من خلال ما تقدمه من معلومات وأخبار مهمة وبأشكال متنوعة عن الأحداث والقضايا الهامة التي تشغل الرأي العام وتمس مصالح أكبر عدد من الأفراد، فزادت أهميتها مع زيادة القراء والقضايا التي تعالجها، ولم تكن الجزائر بمنأى عن كل تلك الأحداث؛ حيث مرت الصحافة المكتوبة عبر محطات تاريخية عديدة حتى أصبحت اليوم تشكل سلطة داخل المجتمع الجزائري .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى نشأة وتطور الصحافة المكتوبة في العالم والصحافة في الجزائر، وسنتعرف على فنون التحرير الصحفي وأهم الوظائف التي تؤديها الصحافة المكتوبة.

أولا/ الصحافة: النشأة والأبعاد

1-لمحة تاريخية عن الصحافة في العالم الغربي .

مما لاشك فيه أن الكتابة هي الوسيلة التي جعلت الإنسان يقترب شيئا فشيئا إلى اكتشاف الصحافة العصرية، ويذكر المؤرخون أن الكتابة استعملت كأداة لتبليغ الناس بما يحدث لأول مرة في مدينة روما عند أوج حضاراتها فلقد كان مجلس الشيوخ في هذه المدينة يسجل مدوناته ثم يعلقها ليطلع عليها الجمهور وكانت تسمى هذه التسجيلات "بالأحداث العامة"، وكانت في نفس الوقت تصدر في مدينة روما أوراق أخرى تتحدث عن بعض الوقائع مثل الزواج أو الوفيات أو الأعياد وكانت هذه الأوراق تسمى "الأحداث اليومية" ولم تكن تصدر بصفة منتظمة بل كانت تظهر حسب الظروف ، وفي أوائل القرن السادس عشر وبعد اختراع الطباعة من قبل غوتنبورغ في مدينة ماينز بألمانيا ولدت صناعة الأخبار والتي كانت تضم معلومات عما يدور في الأوساط الرسمية، وكان هناك مجال حتى للإعلانات في حوالي عام 1465 ،بدأ توزيع أولى الصحف المطبوعة عندما أصبحت تلك الأخبار تطبع بصفة دورية أو كان عندها التحدث عن الصحف بمعناها الحقيقي وكان ذلك في بدايات القرن السادس عشر وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر أخذت الصحافة بالانتشار في أوروبا وأمريكا فقد كانت الثورة الفرنسية حافزا لظهور الصحافة الحديثة كما كانت لندن مهدا ، فقد كانت المجلة الأسبوعية "إيه كرنتأوف جنرال نيوز" هي أول مجلة تنشر وتوزع في إنجلترا عام 1622 وقد طبعت صحيفة أوكسفورد في عام 1665 على يد موديمان وكانت بكل ما تحمله من معان أول دورية تتضمن جميع مؤهلات الصحيفة الحقيقية وسرعان ما أعيدت تسميتها لتصبح صحيفة لندن.[1]

[1]- زهير احددان. الصحافة المكتوبة بالجزائر(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)ص15

وفي فنلندة صدرت أول صحيفة في القرن الثامن عشر باللغتين السويدية والفنلندية تحت اسم Underra Telstar، وفي سويسرا صدرت أول صحيفة عام 1738، وفي البرازيل صدرت أول صحيفة في عام 1825 تحت اسمDe pernam Buco Diaro[1]

أما في الولايات المتحدة صدرت أول صحيفة في 1690 تحت اسم public occurreces Bothand Domestickوكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تحت الحكم البريطاني، وفي نيسان 1704 صدرت أول صحيفة أمريكية تصدر بشكل دوري منظم تحت اسم Lettre Boston News وكانت قد صدرت مثلها صحيفة مجهولة الاسم في عام 1690، ولكنها احتجبت عن الصدور بعد صدور عددها الأول[2]

2/ الصحافة في العالم العربي.

بدأت الصحافة العربية مع حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798 ،حيث أصدرت في القاهرة صحيفتان باللغة الفرنسية، في عام 1828 أصدر محمد علي باشا صحيفة رسمية باسم جريدة الوقائع المصرية، وفي عام 1885 أصدر رزق الله حسون في إسطنبول جريدة عربية أهلية باسم مرآة الأحوال العربية، وفي بدايات القرن العشرين كثر عدد الصحف العربية وخصوصا في مصر، ومن الصحف القديمة والتي لازالت تصدر إلى يومنا هذا جريدة الأهرام والتي صدرت لأول مرة في عام 1875) ومنافستها جريدة الأخبار عام 1944 ،إضافة إلى العديد من المجلات الأدبية والثقافية ظهرت الصحف في المغرب العربي في بدايات القرن العشرين، حيث كان تنوع الصحف الفرنسية والإسبانية، وكذلك ظهرت أول صحيفة سودانية عام 1903 وحملت اسم السودان، ولم وتعرف منطقة الخليج العربي الصحافة إلا في منتصف القرن العشرين بعد التحرر من الاستعمار وظهور الدول الحديثة في المنطقة، حيث عرفت منطقة المملكة العربية السعودية الصحافة على أيدي العثمانيين الذين أصدروا عام 1882 جريدة "الحجاز" وفي 1916 أنشأت جريدة

[1]– فارس أبو خليل، وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015، (ص86).

[2]– عيسى علي المغربي، التحرير والإخراج الصحفي عمان: دار الراية للنشر، 2015، (ص18).

"القبلة" ثم "الفلاح"، أما المملكة السعودية كدولة حديثة فقد عرفت الصحافة لأول مرة على يد " عبد العزيز ال سعود" الذي أصدر أول جريدة رسمية للمملكة لاسم " أم القرى" عام 1924 ثم تلتها صحف أخرى كان معظمها تابعا لخواص سعوديين[1].

أما في لبنان فقد صدرت جريدة "حديقة الأخبار"عام 1858 ثم تبعتها العديد من الصحف منها نفير سوريا والبشير، وصدرت في تونس جردية باسم الرائد التونسي عام 1860، وفي سوريا بدمشق صدرت جريدة سوريا عام1865 ثم تبعتها العديد من الصحف منها غدير الفرات والشهباء أما في العراق صدرت صحيفة جورنال عراق في 1816، ثم صدرت صحيفة الزوراء عام1869 تبعتها عدة صحف منها جريدة الموصل والبصرة وبغداد[2].

وبغض النظر عن أي دولة عربية كان لها السبق في إصدار أول صحيفة عربية فإنه يمكن القول أن ظهور الصحافة العربية قد تزامن مع بشائر وبدايات النهضة العربية في القرن التاسع عشر، وعرفتّ انتشارها بشكل ملموس في النصف الأول من القرن العشرين وقد ساعد على ازدهار ظهور الصحافة في الأقطار العربية وجود الاستعمار الأوروبي على الأرض العربية في محاولة منه للسيطرة على الشعوب[3].)

3-: الصحافة في الجزائر

أ- ظهور الصحافة في الجزائر.

تعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي عرف الإعلام المكتوب، وكان ذلك مع بداية الاحتلال الفرنسي الذي حمل معه مطبعة وهيئة تحرير تمكناه من إصدار جريدة تعمل على رفع معنويات جيشه الغازي ودعم احتلاله للجزائر. فأصدر جريدة بريد الجزائر ((l'estafette d'Alger العدد الأول من يونيو 1830 في شاطئ سيدي فرج" فاتحا بذلك

[1]- منير سعد الدين، قراءة في الإعلام المعاصر والإسلامي، (ط1). بيروت: دار بيروت المحروسة، 2002، (ص84)

[2]- لؤي خليل، الإعلام الصحفي، ط1). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، (ص8).

[3]- إبراهيم فؤاد الخصاونة، الصحافة المتخصصة، (ط1). عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012، (ص26)

عهد الصحافة الاحتلالية والتغريبية في الجزائر وبعد توفق هذه الجريدة عمدت سلطات الاحتلال إلى إصدارات أخرى في شكل منشورات ومعلقات على المستويين القطري والمحلي حتى مطلع 1832[1].

حيث بادرت بإصدار أسبوعية "المرشد الجزائري" بلغة ركيكة والتي عملت على تشويه الرأي العام الجزائري في فترة المقاومة الوطنية الأولى، في حين يذكر مؤرخو ا الصحافة أن ثالثة الصحف التي برزت بالعربية في العالم العربي كان مقرها في العاصمة الجزائر، وهي جريدة "المبشر" التي صدرت في 15 سبتمبر 1847م على يد سلطة الاحتلال الفرنسي بعد أن سبقتها إلى الظهور صحيفتان مصريتان وبعد ثورة 1871 اشتد القمع والاضطهاد المسلطان على الشعب الجزائري حتى أن بعض الفرنسيين الأحرار استاءوا لذلك وحاولوا أن يمدوا يد العون إلى المسلمين ورأوا أن السماح لهم بالكلام حتى يتمكن لهم التعبير عن شعورهم وعن مطالبهم وأحسن وسيلة لذلك هي الصحافة، وهكذا أسسوا جريدة "المنتخب" سنة 1882 وهي أو ل جريدة اسلامية ان صح التعبير لأنها كانت تهتم بشؤون المسلمين وبحياتهم القاسية في ظروف الاستعمار الفرنسي خلافا للصحافة الاستعمارية التي كانت تتجاهل وضعية المسلمين الجزائرية[2].

وفي هذه الفترة ظهرت محاولات للصحافة "المحافظة الدينية" و"الانتخابية منها السياسية" و"غير السياسية" و"المسيحية" التي كانت تر كز على الفترة التاريخية المسيحية التي مرت بها منطقة شمال إفريقيا بالإضافة إلى ظهور صحافة رياضية معظمها لم تعمر طويلا وكان من أهمها "الجزائر الرياضية 1980م"، ثم "كل الرياضات 1907م" في العاصمة و"الطليعة" في عمالة قسنطينة، ومن جهة أخرى اشتدت لهجة صحافة المستوطنين في

[1] – فضيل دليو. مفاهيمه، نظرياته، وسائله، ط1، لقاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص99.

[2] – فارس ابو خليل. وسائط الاعلام بين الكبت وحرية التعبير، مرجع سابق، ص ص87،88.

معاداة الأهالي الجزائريين من خلال إصدارات متطرفة 1870)، مثل "المستوطن الجزائر الفرنسية[1].

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على نشأة الصحافة العربية في الجزائر، ولكنها لم تجد الطريق مبسطة ولا المسيرة سهلة بل إن جهاد الصحافة الوطنية الجزائرية في هذا المضمار طبع تاريخ حياتهم فقد شهدت الصحافة في الجزائر مضايقات عديدة من طرف المستعمر إبان الحقبة الاستعمارية، وبعدّ الاستقلال حدد الميثاق الوطني مهمة وسائل الإعلام المختلفة في العمل على نشر ثقافة رفيعة كفيلة بالاستجابة للحاجات الأيديولوجية والجمالية مع رفع المستوى الفكري لدى المواطن[2].

ب-تطور الصحافة في الجزائر

-الصحافة قبل التعددية:

تميزت هذه المرحلة بسيطرة الحزب الواحد على الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية، فقد مرت الصحافة الجزائرية بعد استعادة الاستقلال الوطني في سنة 1962م، بتطورات هامة متأثرة بالظروف السياسية والأيديولوجية التي كانت عليها أوضاع البلاد التي خرجت لتوها من الاحتلال[3].

لقد أفرز الواقع السياسي في الجزائر آثارا امتدت لتشمل مجالات الإعلام حيث بات النشاط الإعلامي مطبوعا بنفس الخصائص ونفس السمات التي تميز الأوضاع السياسية وفي مقدمتها غياب الديمقراطية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات وهي كالآتي:

[1]- عمر بوشموخة. الصحافة والقانون، ط1. (الجزائر: دار الوسام العربي، 2011)، ص14.

[2]- فضيل دليو، الاتصال مفاهيمه. نظرياته. وسائله. مرجع سابق ص 101

[3]- فؤاد شعبان، عبيدة صبطي، تاريخ وسائل الاتصال وتكنولوجياته الحديثة (الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2012، (ص70)

-الفترة الممتدة من 1962 إلى 1965:

هي فترة قصيرة نسبيا وفي هذه المرحلة تم إصدار الصحيفة اليومية "الشعب" عام 1962م، وتم إصدار مجلة وهي مجلة "الجيش" 1963م وذلك بالمؤازرة مع تأميم اليوميات الفرنسية التي كانت تصدر في أهم المدن الجزائرية ومن اهمها

(écho d'Alger ، Écho d'Oran لتعوض بيوميات جزائرية تصدر باللغة الفرنسية (Oran républicain en nasir) وسمح ليومية(Oran Republican) الناطقة باسم الحزب الشيوعي الجزائري باستئناف نشاطها باليوم الأول من الاستقلال، حيث كانت الصحف الفرنسية المهيمنة على الساحة الإعلامية تسحب مجتمعة 125 ألف نسخة قبل تأسيسها عام 1963م و بعد ذلك تأسست صحف في باريس[1].

-الفترة الممتدة من 1965 إلى غاية 1979:

وفيها سجل تاريخ وفاة الرئيس "هواري بومدين" واستلام الرئيس "الشاذلي بن جديد" منصب الرئاسة وهو الأمر الذي على إثره وضعت لائحة للتصنيف الصحافة المكتوبة وتوجيه دورها نحو مصالح الخدمة العمومية، وفي مقابل ذلك تم توقيف الصحافة الخاصة الناطقة باللغة الفرنسية وتعويضها بصحيفة "المجاهد" وتعريب كل من صحيفة "النصر 1971 -1972" ،"والجمهورية " 1977- 1976حتى عام 1966 تم توقيف الشركة الفرنسية "هاشيت" من التوزيع في الجزائر وانفراد جهات مختصة بعملية الطبع وبطابع حكومي أين تأسست الشركة الوطنية للنشر والتوزيع "سنيد" إلى جانب ظهور مجلات وزارية ناطقة باللغة العربية مثل مجلة "الثقافة" ومجلة "الأصالة[2].

[1]- زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط5) .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014 ،(ص91).

[2]- فضيل دليو، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة، ط1 (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014،)

-الفترة الممتدة من 1979 إلى 1989 :

تميزت هذه المرحلة بتوضيح الوضع القانوني للإعلام "قانون 1982 ،"وإعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية بدلا من الطابع السياسي، وظهور يوميتين مسائيتين سنة 1985" المسار بالعربية و"الآفاق" بالفرنسية ، ومثلت هذه الصحف بعد الانفتاح الإعلامي والتحول في المسار السياسي للبلاد، الذي أراد إعطاء الصبغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية بدلا من الطابع السياسي ودعم هذا القطاع بتجهيزات عصرية وإمكانيات مادية، أما فيما يتعلق بصحف الجمهورية فلم تتمكن من التطور وتأدية دورها التواصلي المنوط بها او أن أهم إصدارين جمهوريين هما: «النصر الجمهورية"، واللذان لا يخصصان سوى ما يقارب الصفحة الواحدة من بين 16/14 صفحة للحوليات و المحليات[1].

4-فنون التحرير الصحفي:

أ-الخبر:

هو شكل من أشكال التغطية الصحفية للأحداث اليومية بهدف إطلاع الجمهور على آخر المستجدات أو هو التغطية الخبرية للحدث، أو هو عملية الحصول على بيانات وتفاصيل حول حدث معين ويعرفه " عبد اللطيف حمزة بأنه الجديد الذي يتلهف القراء على معرفته والوقوف عليه " بمجرد صدور الجريدة.[2]

ويرى "نيل ماكنيل nil macneil أنّ الخبر هو جمع الحقائق عن الأحداث الجارية التي تثير اهتمام القراء لكي تطبعها الصحيفة[3].

---

[1]- فتيحة أوهايبية، "الصحافة المكتوبة في الجزائر-قراءة تاريخية-، "مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014، ص ص254،25

[2]- عباس ناجي، الخبر الصحفي، ط1 عمان: دار صفاء للنشر، 2012، ص ص16،15

[3]- فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، ط4. (القاهرة: عالم الكتب ،2000)، ص15.

ويرى " فرايزر بوند" أنّ الخبر هو تقرير وقتي عن أي شيء مثير بالنسبة للإنسان والخبر الجيّد هو الخبر الذي يثير اهتمام أكبر عدد من القراء يعتبر خبرا مهما[1].

ب–التحقيق:

هو فن يقوم على التفسير الاجتماعي للأحداث والأشخاص الذين اشتركوا في هذه الأحداث وهو كفن قد يشمل ويتضمن بقية الفنون الصحفية الأخرى كالخبر أو الحديث أو الرأي أو الاستفتاء أو البحث بجانب أنه كثيرا ما يستعين بالصور الفوتوغرافي أو الرسوم أو الكاريكاتير.[2]

وهو فن الشرح والتفسير والبحث عن الأسباب والعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القضية أو المشكلة أو الفكرّة أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق.[3]

ج–المقال:

يعرفه معجم المصطلحات الإعلامية بأنه " فن من فنون التحرير الصحفي يعبر عن رأي كاتبه أو يعبر عن رأي الصحيفة إذا نشر بدون توقيع كاتب معيّن، والمقال بمثابة رؤية ذاتية وشخصية للكاتب في الأحداث الجارية والقضايا التي تشغل بال الرأي العام.[4]

كما يعرفه" أدمون جونسون" هو فن من فنون الأدب، وهي قطعة إنشائية ذات طول معتدل تكتب نثرا، وتلم بالمظاهر الخارجية للموضوع بطريقة سهلة وسريعة ولا تعنى إلاّ بالناحية التي تمس الكاتب عن قرب[5].

والمقال بتعريف آخر قطعة من النثر معتدلة الطول، تعالج موضوعا ما معالجة سريعة من وجهة نظر كاتبها.

---

[1]– علي كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام (الأردن: دار الأيام ،2015)، ص172.

[2]– عيسى محمود الحسن، المقابلة والتحقيق الصحفي، ط1. (الأردن: دار زهران ،2013)، ص75.

[3]– فريد مصطفى، تكنولوجيا الفن الصحفي، ط6. (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ،2015)، ص140.

[4]– عبد العالي رزاقي، المقال والمقالي في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والأنترنت (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص17.

[5]– علي كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام، مرجع سابق، ص165.

وفي دائرة المعارف البريطانية: المقال كفن أدبي هو الإنشاء المتوسط الطول يكتب بالنثر عادة ويعالج موضوعا بعينه بطريقة مبسطة وموجزة، على أن يلتزم الكاتب حدود هذا الموضوع ويكتب عنه من وجهة نظره هو[1].

هو فكرة يقتصها الكاتب الصحفي من خلال معايشته الكاملة للأنباء والآراء والقضايا والاتجاهات والمواقع والأحداث والمشكلات المؤثرة على القراء وفي حركة المجتمع، يقوم بعرضها وشرحها وتأييدها في لغة واضحة وأسلوب يعكس شخصيته وفكره وتنشر في الوقت المناسب وفي حجم يتلائم مع نوعيتها وأهميتها ونتائجها المستهدفة.[2]

د-الكاريكاتير:

إن كلمة كاريكاتير من أصل لاتيني كاريكا "carica" وهي اسم مؤنث مقتبس من الإيطالية كاريكاتورا caricatura، ويعني كذلك لوحة رسم فيها مبالغة عن الخطوط المختارة تعطي للشخصية تمثيلا هجائيا.

إن الصورة الكاريكاتيرية هي رسالة من الفنان إلى المتلقي من خلال سياق مشترك قائم على بنية الواقع الذي يعيشونه معا، والكاريكاتير كما عرفه اللغويون هو فن الإضحاك بالتضخيم أو المسخ بصورة شخص ما أو قضية ما دف الانتقاد والسخرية.

هـ-الروبورتاج:

هو البحث النشيط والمباشر في تناول الأنباء، يتم ذلك بطرق مختلفة إذا كان الحدث مرتقبا أو مفاجئا، وهو نوع صحفي مهمته الأساسية تصوير الحياة الإنسانية وإلقاء الضوء على العلاقات الإنسانية مع ربط ذلك كله بشكل غير مباشر وبأسلوب يتمتع بقدر من الجمالية والاعتماد على الصور بمجمل الشروط الاجتماعية التي يصورها الروبورتاج[3].

ثانيا: وظائف الصحافة المكتوبة:

---

[1]- تيسر أبو عرجة، فن المقال الصحفي، ط1. (عمان: دار مجدلاوي ،2010)، ص34.

[2]- إبراهيم أحمد إبراهيم، فن كتابة الجزء والمقال الصحفي نظريا وعلميا، ط1. (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ،2009)، ص164.

[3]- ساعد ساعد، فنيات التحري الصحفي (الجزائر: دار الكتب والوثائق القومية ،2011)، ص ص177، 188.

1- الوظيفة الإخبارية:

الإعلام لا يقتصر فقط على نقل وشرح ومناقشة الأخبار القائمة الكبرى والصغرى منها وتقديم عناصر للمعرفة والإفادة ولكن الإعلام هو أيضا تعبير عن الآراء والأفكار، ووجهة النظر ونطاق هذا الإعلام يعتبر أساسا غير محدد الأطراف

2- الوظيفة الترفيهية:

يعتبر ثان الوظائف الكبرى التي تؤديها الصحافة فقراءة الجريدة، تعتبر في حد ذاتها عملية استرخاء مهما كان الهدف منها[1].

لا تكتفي الصحافة بسرد الأحداث، إنّما تتولى تحليل هذه الأحداث وتفسيرها فالكثير من الأحداث لا يمكن فهمها من دون معرفة خلفية هذه الأحداث وتطوّرها التاريخي وتلجأ الصحافة إلى استخدام أشكال صحافية عديدة لأداء مهمة تحليل وتفسير الأحداث والتعليق عليها مثل التحليلات الإخبارية والمقالات الافتتاحية، الرسوم الكاريكاتورية الساخرة، الأعمدة الصحفية، مقالات التعليق رسائل القراء[2].

3- وظيفة الرأي والتوجيه:

وهي معالجة المشكلات العامة والقضايا الأساسية للمجتمع عن طريق المحررين المختصين وأصحاب الرأي وهو ما يسمّى بسلطة الصحافة، ومن هذه النقطة استمدت الصحافة سلطتها وقياد ا للشعوب، وأصبح الإنسان المتمدن لا غنى له عنها، فهي تصور آراءه وأذواقه، وتدافع عن مصالحه، وحقوقه، وتربط بينه وبين العالم أجمع بحلقات اتصال لا يمكنه أن يعيش بدونها، وهو يرى فيها دائرة معارف كبرى، وموسوعة عامة لكل متطلباته من الغداء العقلي والترفيهي.[3]

ثالثا: التغطية الصحفية.

---

[1]- بيير ألبير، الصحافة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1987)، ص ص 34،35.

[2]- رضوان بلخيري، مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال نشأته وتطوره، ط1. (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ،2014)، ص79.

[3]- محمود عزت اللحام، ماهر عودة الشمايلة، مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم الصحافة، ط1. (عمان: دار الإعصار العلمي ،2015) ص20.

1/ التغطية الذاتية : يعتمد هذا الأسلوب على إقرار أو اعتراف عيّنة من الجمهور عن بعض الأفعال التي ارتكبوها خلال حيا م ولم تصل إلى علم أجهزة العدالة.

2/ التغطية الصحفية لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

تنصب هذه التغطية على مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وكيفية بدايته ومن هم اصحاب هذا الاقتراح ومداخلاتهم الكتابية او الشفوية[1].

[1]– محمود عزت اللحام، ماهر عودة الشمايلة، مصطفى يوسف كافي، ص 55

الفصل الثالث: مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل الى مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، حيث سنتكلم عن مفهوم القانون وتقسيماته وصولا الى كيفية اعداد مشروع القانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

والسلطة التشريعية هي من بادرت بإعداد هذا المشروع بواسطة مجموعة من اعضاء المجلس الشعبي الوطني وتسليمه الى رئيس الغرفة السفلى. وحسب احصائيات جريدة الشروق قدر عددهم بـ 120 نائبا وهذا سنة 2021، وفي سنة 2009 كانت المبادرة من طرف 20 نائبا.

اولا: مفهوم القانون الوضعي

1-**تعريف بكلمة القانون:** التعرف على كلمة القانون وعلى القانون نفسه.

" اشتقاقيا فكلمة قانون هي اقتباس من اليونانية " حيث كلمة KANON "

تعني" العصا المستقيمة" ويعبرون بها مجازيا عن القاعدة القانونية

ويستخلص من هذا أن كلمة " قانون "تستعمل كمعيار لقياس انحراف الأشخاص عن الطريق المستقيم أي عن الطريق التي سطره لهم القانون لكي يتبعوه في معاملاتهم.

ولكن، لا يستخلص من هذه المعاني إلى فكرة تقريبية عن القانون، فيجب إذا تفحص استعمال كلمة القانون التي لها عدة معاني. ويقصد بكلمة قانون التشريع.

2-تقسيمات القانون:

أما القانون الدولي فهو ينظم العلاقات التي يدخل فيها عنصر أجنبي، وبدوره ينقسم إلى قانون دولي عام وقانون دولي خاص

فالقانون الدولي العام هو مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بأشخاص المجتمع الدولي

(دولة . منظمات دولية) وهي كذلك مجموعة المعايير القانونية التي تنظم العلاقات الدولية.

والقانون الدولي الخاص هو فرع من فروع القانون الخاص (الداخلي) تيسير العلاقات لقانونية بين الأشخاص المختلف الجنسية، ويحكمه مفهومي الجنسية وتنازع القوانين.

ثانيا: خصائص القاعدة القانونية:

في تعريف القانون تبين لنا بأن القواعد القانونية تنظم العلاقات التي قد تكون بين فرد وآخر وقد تكون بين الدولة والأفراد وهذا في مجال من مجالات الحيات الاجتماعية أي تنظيم نشاط معين لجماعة أو لفرد كما أنها تنظم سلوك الأشخاص في حياتهم اليومية[1].

ونستخلص من هذا أن القاعدة القانونية هي قاعدة للسلوك الاجتماعي والتي تضمن السلطة العمومية احترامها وتنفيذها من جميع المخاطبين بها حيث هذا الالتزام يتجسد في الجزاء الذي يحدده القانون لم من يمتنع عن تنفيذ تلك القاعدة أو يخالفها وهذا الإلزام هو العنصر الذي يميز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد (الأخلاقية . تهذيبية. الشرف) وبما أن القاعدة القانونية لا تخاطب شخصا محددا بذاته فهي عامة ومجردة، وبما أنها معمولا بها مدى حياتها وكل ما توفرت شروطها فهي دائمة.

1-**القاعدة القانونية عامة ومجردة:** تعتبر القاعدة القانونية الخلية الأساسية في القانون وما هي إلا خطاب صاغه المشرع بتعابير مجردة، حيث أنها لا تخص شخصا معينا أو طائفة محددة بذاتها، بل يجب أن تكون قابلة للتطبيق على كل من تتوفر فيه شروط تطبيقها أي أن تكون مطردة التطبيق في كل وقت على كل شخص مستوف لشروطها. وعمومية القاعدة القانونية هي ضمان ضد كل تمييز بين الأشخاص

2-**القاعدة القانونية ملزمة** .اي أن الإلزام يعني القاعدة القانونية واجبة والتنفيذ الاحترام من جميع المخاطبين بها فهي قد تفرض الالتزامات متعددة وعلى المعنيين بالأمر بتنفيذها إذا كانت القاعدة القانونية آمرة ولكن إذا كانت القاعدة القانونية مكملة فيحوز للأشخاص الاتفاق على عكس ما قررته.

[1]- رضا الشلالي، محاضرة في مدخل العلوم القانونية والإدارية، معهد العلوم القانونية والإدارية جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2008/2007، ص 7

3-**استمرار القاعدة القانونية** للقاعدة القانونية بداية نشرها رسميا في الجريدة الرسمية وإلغائها رسميا عن طريق الجريدة الرسمية ولا يمكن أن تبقى سارية المفعول إلى الأبد. وما يقصد باستمرار القاعدة القانونية هو تطبيقها المستمر أثناء وجودها كلما توفرت شروط تطبيقها[1].

ثالثا: تصنيف القواعد القانونية

1-**القواعد العامة والقواعد الخاصة القواعد العامة:** وهي التي يتضمنها عادة القانون العام بفروعه، أما القواعد الخاصة فهي التي يشملها قانون الخاص بفروعه.

2-القواعد المكتوبة وغير المكتوبة

- القواعد المكتوبة إذا كأن مصدر القاعدة القانونية هو التشريع سواء كأن هو الدستور أو قانونا عاديا كالقانون المدني أو القانون الجنائي أو التجاري او أمر، أو مرسوما، أو قرارا، أو لائحة صدرت بناء على قانون، وتعتبر جميعها من قبيل القواعد القانونية المكتوبة لأنها تصدر وتنشر بالجريدة الرسمية، وتعلن للأفراد في صورة مكتوبة، وهي قد صدرت من الهيئة التشريعية.
- القواعد الغير مكتوبة إذا نشأت أو تقررت القاعدة القانونية من غير طريق السلطة التشريعية، أو السلطة التنفيذية المختصة قانونا بإصدارها، فأن هذه القاعدة تعتبر من القواعد القانونية غير المكتوبة، ومثالها قواعد العرف، وأحكام المحكمة العليا للقضاء التي هي ملزمة للمحاكم وللمجالس القضائية[2].

[1]- رضا الشلالي، مرجع سبق ذكره، ص 10

[2]- مجيدي فتحي، محاضرات في مقياس المدخل الى العلوم القانونية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2009/2008، ص 12

رابعا: المصادر الاصلية للقاعدة القانونية

يقصد بالمصادر الأصلية للقاعدة القانونية تلك المصادر الرسمية التي يلتزم بها كل شخص سواء كأن عمومي أو خاص وبصفة أدق فهذا التشريع هو القانون المكتوب الصادر عن السلطة المختصة بإصداره في الدولة و المفهوم هذا التشريع يقصد به أنواعا ثلاثة على درجات متفاوتة من الأهمية وتفسير ذلك أنه يقصد بالتشريع كلا من الدستور وهو التشريع الأساسي للدولة، ثم التشريع العادي وهو القانون الذي يصدر من السلطة التشريعية أ.م+ م.ش.و ثم التشريع الفرعي أي المراسيم والقرارات واللوائح التي تصدر عن السلطة بناء على التنفيذ قوانين تحولها حق إصدارها

1-الدستور هو التشريع الأساسي أو التأسيسي للدولة، فهو قمة التشريعات فيها ويتميز بخاصيتي الثبات والسمو ويتضمن القواعد الأساسية والمبادئ العامة التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، ويحدد الهيئات والمؤسسات العامة واختصاصاتها وعلاقاتها ببعضهما وينص على حريات الأفراد وحقوقهم في خطوط رئيسية عريضة، ومنه تأخذ كافة القوانين الأخرى مستوحية مبادئه وأحكامه التي لا يجوز لأي قانون أن يخالفها.

2-يقصد بالقانون أو القوانين العادية كل التشريعات التي يطلق عليها لفظ المدونة، أو لفظ التقنين، أو القانون، والذي تقوم عادة بوضعه السلطة التشريعية (البرلمان) في الدولة وهذا في شكل نصوص تنظم العلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة في جميع الحالات المختلفة الاجتماعية[1].

[1]- مجيدي فتحي، مرجع سابق، ص 192

ويطلق عليها القوانين العادية، أو التشريعات العادية، أو التقنيات الرئيسية لتمييزها عن القانون الأساسي أي الدستور من ناحية، وعن الأوامر ordonnance) ، (والمراسيم décret)والقرارات التنفيذية واللوائح التي تضعها السلطة التنفيذية والتي يعبر عنها بالتشريعات الفرعية أو الثانوية من ناحية أخرى لما كأن وضع القوانين العادية كقاعدة عامة من اختصاص السلطة التشريعية في الدولة فمن البديهي أن يختص به البرلمان[1].

[1]– مجيدي فتحي، مرجع سابق، ص 192

خامسا: مراحل اعداد مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر

مشروع القانون يمر عادة بعدة مراحل إجرائية وهي:

1-مرحلة الاقتراح: يقصد أن يتقدم المجلس الشعبي الوطني أو الحكومة بعرض فكرة عن مشروع وتحتاج إلى تنظيم قانوني، حيث تنص المادة 119 من الدستور على أن " لكل من رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الشعبي الوطني حق المبادرة بالقوانين" .

وعادة يطلق على اقتراح النواب اسم (" اقتراح قانون ") 20نائب على الأقل، ويطلق على اقتراح الحكومة اسم "مشروع قانون «. هو أن الاقتراح يحال إلى لجنة الاقتراحات بالمجلس الشعبي الوطني لكي تصوغه في شكل قانوني لأن أغلب أعضاء المجلس تتوافر لديهم خبرة المصايغة القانونية أما المشروع بقانون المقدم من طرف السلطة التنفيذية فيحال مباشرة إلى المجلس ولكن بعد فتوى مجلس الدولة.

2-مرحلة التصويت: عند إحالة المجلس إلى الاقتراح فأنه يعرض على لجنة متخصصة من لجأن الملجس لتقوم بدراسته وكتابة تقرير عن محتواه وغايته وتوصي بعرضه على الملجس لمناقشته، وبعد المناقشة والتعديل يعرض على المجلس الشعبي الوطني ي للتصويت عليه، وعند الإقرار يحال الاقتراح على مجلس الأمة للتصويت عليه بأغلبية 4/3. أعضائه.

3-مرحلة الإصدار: بعد موافقة البرلمان على نص الاقتراح، يحال ذلك النص إلى رئيس الجمهورية ليصادق عليه ومع ذلك لا يكون لهذا القانون نافذ المفعول إلا بإصداره. ويقصد بالإصدار أن يقوم رئيس الجمهورية بإصداره[1].

[1]- إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2001، ص 87

4-مرحلة النشر: بعد كل هذه المراحل التي يمر بها مشروع القانون، يلزم لسريانه أن يمر بمرحلة النشر .فالنشر إجراء لازم لكي يصبح القانون ساري المفعول في مواجهة كافة الأشخاص، ولن يكون كذلك إلا بإعلانه للعامة، وذلك عن طريق نشره بالجريدة الرسمية، وبمجرد نشره يعتبر العلم به مفروضا، حتى بالنسبة لمن لم يطلع عليه أولم يعلم به[1].

[1]- إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 80

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل الميداني بتحليل المواضيع المتعلقة بظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر والتي وردت في أعداد العينة المختارة من جريدة الشروق، وسنحاول من خلالها التعرف على طبيعة معالجة جريدة الشروق لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث سنعتمد في تحليلنا على فئات تحليل المحتوى من حيث الشكل والمضمون، والتي سبق وأشرنا إليها في الجانب المنهجي للدراسة.

اولا: تفريغ البيانات:

1-تحليل البيانات المتعلقة بفئة الشكل (ماذا قيل)؟:

الجدول رقم:(1)يوضح توزيع الموضوعات حسب مساحة التحليل

الاعداد	*المساحة المخصصة لمواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر سم*	النسبة المئوية	المساحة الإجمالية لأعداد العينة سم
2009-1	2189	%19.29	29232
2019-2	2011.5	%17.73	29232
2020-3	1945	%17.14	29232
2021-4	3374.25	%29.74	29232
2022-5	1827.5	%16.10	29232
المجموع	11347.25سم	%100	146160 سم

التعليق على الجدول:

قدرت مساحة المواضيع الخاصة بظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على صفحات جريدة الشروق 11347.25 سم، أما المساحة الإجمالية لكل، والمساحة الإجمالية للجريدة هي: 29232 سم .أعداد العينة هي 146160 سم.

وعليه فقد قمنا بحساب النسبة المئوية للمساحة المخصصة لظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في أعداد العينة على التالي:

س = (11347.25*100) / 146160 = 07.76%

وعليه فإن موضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر قد قدرت نسبته بـ07.76%من المساحة الإجمالية لأعداد العينة المختارة من جريدة الشروق هي نسبة عالية تدل على اهتمام الجريدة بتغطية أخبار مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وهذا راجع إلى أن مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في الجزائر عرف انتشارا خاصة في السنوات الأخيرة واتخذت أشكالا مختلفة، بحيث أصبحت أخبار مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر حدثا يقرأه القارئ الجزائري كل يوم.

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن المواضيع الخاصة بمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر استحوذت على أي مساحة عبر صفحات جريدة الشروق، حيث قدرت أكبر مساحة

11347.25سم، والنسبة29.74% الخاصة بالعدد 4 من عام 2021 ،يليها العدد01 من عام 2009 أي 19.29%، ثم يليها عام 2019 بنسبة 17.73% وفي عام 2022 كان اهتمام جريدة الشروق بتغطية مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على صفحاتها بنسبة 16.10%

وخصصت جريدة الشروق الجزائرية مساحة واسعة لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر عبر صفحتاها قد يفسر بأنها تسعى من وراءه إلى جذب أكبر عدد من القراء من خلال نشرها لمواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ومن جهة ثانية العمل على تسليط الضوء على هذا المشروع الذي طرح اول مرة سنة 2009 من طرف الهيئة التشريعية (الغرفة السفلى).

-الجدول رقم (2) يوضح توزيع الموضوعات حسب القوالب الصحفية

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الخبر	237	%73.38
التقرير	36	%11.14
التحقيق	29	%8.98
الربورتاج	13	%4.02
المقال	8	%2.48
المجموع	323	%100

تتنوع لفنون الإعلامية وهي الأشكال التي تأخذها المادة الإعلامية عند تقديمها للجمهور تنوعا كبيرا، وللصحافة المطبوعة فنونها التي تتفق مع طبيعة الكلمة المقروءة ومع طبيعة بيئة التعرض لها من جانب اخر[1].

_التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن الصحفي باعتباره النوع الصحفي الذي يقوم بنقل معلومات وحقائق جديدة وآنية برؤية موضوعية عن أحداث ووقائع تهم أكبر عدد ممكن من الجماهير، جاء في المرتبة الأولى بنسبة عالية قدر ب 73.38 %و 237 تكرار من إجمالي الفنون التحريرية المستخدمة في نشر مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في جريدة الشروق ويمكن إرجاع النسبة العالية التي استخدم بها الخبر

[1]- حسني نصر، سناء عبد الرحمان، التحرير الصحفي في عصر المعلومات، الخبر الصحفي ط1. (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي2012)،ص32.

الصحفي في معالجة هذا المشروع إلى أهمية قالب الخبر في الصحافة، فهو يعتبر وظيفة للصحيفة وهي تزويد القراء بالأخبار [1].

والمعلومات الهامة وإشباع رغبات في معرفة ما يدور من حولهم من وقائع وأحداث، وله أهمية في حياة الناس فهو من أكثر الفنون الصحفية تأثيرا على الرأي العام[2].

ثم جاء في المرتبة الثانية التقرير الصحفي باعتباره مادة صحفية تسرد بدون تعليق معلومات أساسية خاصة بحدث عام، وهو نوع إخباري بحت يتمثل هدفه في تقديم المعلومات الأساسية عن حدث يهم القارئ ، بنسبة 11.14 %و36 تكرار من إجمالي الفنون التحريرية، فالتقرير الصحفي يعتبر أنسب الأنواع الصحفية لكتابة مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ذلك لأن التقرير يستخدم في عرض الأخبار وتغطيتها فهو أكثر شمولا من الخبر الصحفي لاهتمامه بجمع التفاصيل المدعمة بالمعلومات والصور والوثائق فهو يقدم وصفا دقيقا للأحداث والوقائع التي تهم القراء والرأي العام[3].

يأتي بعده التحقيق الصحفي في المرتبة الثالثة وهو الذي يقوم على خبر أو فكرة أو مشكلة يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه ثم يقوم بجمع مادة الموضوع من بيانات ومعلومات أو آراء تتعلق بالموضوع ، يهدف من خلاله إلى تقصي الحقائق والأحداث ومعرفة أسبابها وتأثيراتها المستقبلية وإمداد القارئ بالمعلومات التي تكفل له التعامل مع الأحداث ، و وذلك بنسب 8.98 % و29 تكرار، فالتحقيق الصحفي يعد من أهم الفنون الصحفية فهو يعتبر عملية تحري عن موضوع أو حدث ما يكون هاما لدى أكبر عدد ممكن من الجماهير ويبحث عن أسبابه ويبين الظروف التي أدت إلى حدوثه .أما الروبورتاج الصحفي كفن من فنون الكتابة الصحفية يقوم بتصوير الواقع ونقله للجمهور وهو كما يقول الدكتور سامي ذبيان "تصوير بالكلمات، تتحول معه الكلمة أو الجملة إلى كاميرا (4) "

[1]- عيسى علي المغربي، التحرير والإخراج الصحفي، مرجع سابق، ص149.
[2]- عبد الرزاق محمد الدليمي، التحرير الصحفي، ط1) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، (ص151).
[3]- فريد مصطفى، تكنولوجيا الفن الصحفي، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015، (ص140).

جاء في المرتبة الرابعة بنسبة قدرت ب 4.02 %و13 تكرار، ويعد الروبورتاج النوع الصحفي الأنسب لتجسيد وتصوير المواضيع التي تقوم على الوصف المباشر للأحداث والوقائع[1].

وعلى الرغم من أهمية المقال الصحفي وهو عرض أو تحليل لفكرة معينة يلتقطها الكاتب من بيئته فيعبر عنها بأسلوب سهل قريب إلى الأذهان دون الحاجة إلى التمحيص أو النظام أو العمق يشترط فيه التجدد والابتكار والسرعة، إلا أنه احتل المرتبة الأخيرة وكانت نسبته ضئيلة قدرت ب 2.48%وتكرار 8 مواضيع، فالمقال الصحفي يقوم بوظائف متعددة كالإعلام والتثقيف والشرح والتفسير وتكوين الآراء والاتجاهات نحو المواضيع التي يعالجها.

وتبين النتائج السابقة أن جريدة الشروق قد اعتمدت في معالجتها مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على قوالب صحفية متنوعة ولكن بنسب متفاوتة، حيث أن قالب الخبر الصحفي تفوق على بقية القوالب الاخرى وكان أكثر استخداما منها وهي بذلك تتفق مع نتائج دراسة " مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في الصحافة الجزائرية". ودراسة "المعالجة الإعلامية لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في الصحافة الجزائرية".

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن جريدة الشروق قد اعتمدت تقريبا على التغطية الخبرية عند معالجتها لموضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

[1]- محمد لعقاب، الصحفي الناجح، ط4) الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، (ص1).

-الجدول رقم(3) يوضح توزيع الموضوعات حسب طبيعة الصور الجرائم المرتكبة في حقبة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
صور واقعية	29	%8.97
صور رمزية	06	%1.87
رسوم توضيحية	29	%8.97
صور الارشيف	259	%80.19
المجموع	323	%100

يتبين من خلال الجدول السابق أن أعلى نسبة والتي قدرت بـ 80.19%احتلتها فئة صور الارشيف أما المرتبة الثانية فقد احتلتها كلا من الصور الواقعية والرسوم التوضيحية بنفس النسبة والتي قدرت بـ 8.97%تليها الصور الرمزية في المرتبة الثالثة بنسبة ضئيلة قدرت ب، 1.87%.

نستنتج من هذه النسب أن جريدة الشروق إعتمدت على الصور الارشيف لدعم تغطيتها لمواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وهذا ما تؤكده النسبة المرتفعة التي احتلتها فئة صور الارشيف بالمقارنة مع باقي الفئات ومن هنا يمكننا القول بأن جريدة الشروق لم تعتمد كثيرا عند معالجتها لمواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على الصور والرسومات كعنصر هام لجذب انتباه القارئ وإثارة اهتمامه، وهذا راجع إلى طبيعة تغطية مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

فالصور مهمة في الصحافة وهذا ما يفسر وجود صور واقعية ورمزية دعمت بها جريدة الشروق تغطيتها لعدد من مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي نشرتها.

-الجدول رقم(4) يوضح توزيع الموضوعات حسب الأبواب.

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
صفحة العناوين	42	%13
الحدث	141	%43.65
الجهوي	73	%22.61
اخبار الشرق	10	%3.09
اقوال	08	%2.47
الصفحة الاخيرة	49	%15.18
المجموع	323	%100

في المرتبة الأولى باب الحدث بنسبة 43.65 %و141 تكرار، والمرتبة الثانية كانت لباب الجهوي بنسب22.61 %و73 تكرار، أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها الصفحة الأخيرة بنسبة 15.18 %و49 تكرار، في حين جاءت في المرتبة الرابعة صفحة العناوين بنسبة 13 %و42 تكرار، وفي المرتبة الخامسة باب أخبار الشرق بنسب3.09 %وبلغ تكرارها 10 مواضيع، أما المرتبة الأخيرة احتلتها باب اقوال بنسبة 2.47 %وبلغ تكرارها 8 مواضيع .

ونستنتج من هذه النتائج أن جريدة الشروق قامت بعرض موضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على صفحات مختلفة حيث برزت مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بشكل واضح على باب الحدث نظرا لأنها صفحة مخصصة لنشر الأحداث اليومية التي تقع في المجتمع، حيث تفوقت هذه الصفحة من حيث عدد المواضيع التي نشرت عليها على باقي الصفحات الأخرى، كما يظهر اهتمام الجريدة مع باقي الأبواب المذكورة أعلاه والتي جاءت نسبها متفاوتة وغير متوازنة، ويمكن

تفسير ذلك بأن الجريدة التزمت بنشر المواضيع حسب عناوين الأبواب التي اختارتها، ويمكن القول بأن الجريدة اهتمت كذلك بتغطية مواضيع وعرضها على صفحات محددة وبنسب متفاوتة.

الجدول (5) يوضح توزيع الموضوعات حسب المصادر المعتمدة.

المتغير / فئات	التكرار	النسبة المئوية
مراسلون	73	%22.60
مصادر مطلعة وموثوقة	78	%24.14
مصادر برلمانية	60	%18.57
جلسات البرلمان	92	%28.49
مصادر اخرى	20	%6.20
المجموع	323	%100

-التعليق على الجدول:

نقصد بمصادر الخبر الصحفي الأداة أو الوسيلة التي تحصل من خلالها الجريدة على المعلومات والأخبار والأحداث اليومية وهي مختلفة ومتعددة.

ويتبين من خلال هذا الجدول أن جريدة الشروق قد اعتمدت في معالجتها لموضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في الجزائر على جلسات البرلمان كمصدر أول والذي قدرت نسبته بـ28.49 %ثم تأتي بعده المصادر المطلعة والموثوقة في المرتبة الثانية بنسبة24.14 % يليها المراسلون الصحفيون كمصدر ثالث اعتمدته جريدة الشروق في استقاء معلوماتها بنسبة 22.60%، ثم تأتي في المرتبة الرابعة المصادر برلمانية التي قدرت نسبتها بـ18.57% وفي المرتبة الأخيرة مصادر أخرى بنسبة 6.20% .

يتضح لنا من خلال هذه النتائج أن جريدة الشروق قد اعتمدت على مصادر موثوقة وذات مصداقية في جمع الأخبار المتعلقة بالمشروع قانون وهذا راجع إلى اهمية وحساسية

موضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومصدر الخبر له أهمية كبيرة فأي خبر ينشر بدون مصدر يفقد قيمته ومصداقيته واعتماد جريدة الشروق على هذه المصادر دليل على اهتمامها بموضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وحرصها على تقديم معلومات صحيحة وصادقة لقرائها.

- الجدول(6) يوضح توزيع الموضوعات حسب طبيعة الاتجاه.

المتغير / الفئات	التكرار	النسبة المئوية
محايد	25	%7.37
ايجابي	238	%73.69
سلبي	60	%18.58
المجموع	323	%100

-التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يمثل تكرار موضوعات مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر حسب طبيعة الاتجاه أن الاتجاه الايجابي احتل المرتبة الأولى بنسبة عالية قدرت بـ .73.69% وجاء في المرتبة الثانية الاتجاه السلبي بنسبة 18.58%أما المرتبة الثالثة والأخيرة نجد الاتجاه المحايد بنسبة ضئيلة قدرت ب 7.37 %

يمكن من خلال هذه النتائج أن نستنتج بأن الاتجاه الايجابي قد غلب على تغطية جريدة الشروق لموضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وهذا ما يتفق مع دراسة "المعالجة الإعلامية لقضايا مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في الصحافة الجزائرية ."

وتفسر هذه النتيجة اهتمام الجريدة بنشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بالمشروع دون أن تقدم توصيات أو اقتراح حلول، وهذا راجع إلى غلبة الطابع الإخباري على تغطية جريدة الشروق لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وهذه من بين المسلمات التي تقوم عليها النظرية البنائية الوظيفية التي اعتمدناها في دراستنا فكل عنصر داخل النظام الاجتماعي يؤدي وظائف وأنشطة، ويقوم بدوره في المحافظة على استقرار النظام داخل المجتمع.

-يوضح الجدول(7) توزيع الموضوعات حسب الأهداف من المعالجة.

الفئات / المتغير	التكرار	النسبة المئوية
اعلام و اخبار	247	%76.47
توجيه الراي العام	76	%23.53
المجموع	323	%100

- التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة جاءت لهدف الإعلام والإخبار وقد قدرت بـ 76.47%في حين جاء في المرتبة الثانية توجيه الراي العام بنسبة 23.53%.

يمكن أن نستنتج من هذه النتائج أن الهدف الرئيسي من معالجة جريدة الشروق لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو تقديم معلومات وأخبار عن مشروع القانون وهذا راجع إلى اعتماد الجريدة على النمط الإخباري عند معالجتها لظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فقد توصلت الدراسة إلى أن الهدف من معالجة ظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في الصحف المختارة هو الإعلام والإخبار، ويعتبر الإخبار والإعلام من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الصحافة المكتوبة وذلك من خلال جمع وتحليل الأخبار في الداخل والخارج وما يجري من أحداث ووقائع والتي تهم أكبر عدد من القراء ثم التحقق من صدقها ونقلها في أشكال وقوالب مختلفة بهدف نشر الوعي وإطلاع الرأي العام بما يدور من حوله من أحداث .

فالهدف من معالجة ظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر هنا هو نقل الأخبار والوقائع دون تحليلها أو التعليق عليها واقتراح ، ذلك أن المحتوى عموما جاء في شكل أخبار وتقارير وهذا ما أدى إلى انعدام نسبة هدف التنوير وتوجيه الرأي العام على الرغم من اعتباره من بين الوظائف التي تقوم بتأديتها الصحافة، ذلك من خلال تقديم

معلومات هامة و بناءة من شانها ان تكون رايا عاما و سليما نحو القضية أو الظاهرة المعالجة، فمن خلال قراءتنا لأخبار مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي عالجتها جريدة الشروق.

وهذا ما تؤكده المبادئ التي ارتكزت عليها النظرية البنائية الوظيفية وهي النظرية المعتمدة في هذه الدراسة، حيث تشير إلى أن المجتمع الجزائري عبارة عن بناء أو نظام اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المتبادلة وظيفيا، بحيث تؤثر وتتأثر بغيرها من الأنساق فكل جزء يكمل الجزء الآخر من المجتمع وأي خلل قد يطرأ على أحد هذه الأجزاء سوف ينعكس على بقية الأجزاء الأخرى وبالتالي حدوث اختلال في التوازن داخل المجتمع ككل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل أجرينا عملية التحليل على أعداد العينة المختارة من جريدة الشروق حيث قمنا بجمع البيانات والمعطيات التي تخدم الدراسة من الجريدة والمتمثلة في فئات الشكل التي تجيب على السؤال ماذا قيل؟ وفئات المضمون التي تجيب على السؤال كيف قيل؟، وتفريغها في جداول وحساب النسبة المئوية لكل فئة وذلك بهدف الوصول إلى جملة من النتائج والتي تساعدنا في إثبات أو نفي الفرضيات التي بنيت عليها دراستنا.

مناقشة نتائج الدراسة

أولا: النتائج العامة للدراسة:

1-**نتائج الدراسة المتعلقة بالشكل:** من خلال الدراسة التحليلية على عينة من جريدة الشروق توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

-خصصت جريدة الشروق مساحة واسعة لمواضيع الجريمة عبر صفحاتها وقدرت نسبتها ب 7.76%.

- اعتمدت جريدة الشروق في تحريرها لمواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على قالب الخبر الصحفي بتكرار قدر بـ237 خبر ونسبة 73.38% مع تراجع نسب القوالب الصحفية الأخرى التي تعتمد على الشرح والتفسير والتحليل والوصف، أي عدم التوازن في استخدام الأنواع الصحفية المختلفة، وبالتالي فإن جريدة الشروق عالجت ظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في المجتمع الجزائري بشكل خبري ولم تعط أهمية كبيرة في معالجة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال تنويع القوالب الصحفية والتي عادة ما تكون موجهة لجماهير خاصة.

- لم تعتمد جريدة الشروق على الصور والرسوم لدعم تغطيتها لموضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بشكل كبير حيث أن أعلى نسبة كانت من نصيب فئة صور الارشيف وقدرت بـ80.19% بالرغم من أهمية الصورة في تثبيت المعنى وتوضيح المعاني الخفية.

-نشرت أخبار مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على عدة صفحات من جريدة الشروق وخاصة صفحة الحدث التي احتلت المرتبة الأولى من بين الصفحات التي نشرت عليها مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، وهذا يعني أن الجريدة قد خصصت أبواب وصفحات معينة لنشر أخبار القانون.

2-نتائج الدراسة المتعلقة بالمضمون:

_نشرت جريدة الشروق موضوعات مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر باختلاف أنواعها ولم تقتصر على أنواع محددة وفي جميع الأعداد المختارة حيث تراوح عدد المواضيع التي نشرتها من 22 إلى 39 موضوع بحسب أعداد عينة الدراسة.

_اعتمدت جريدة الشروق على مصادر متنوعة وموثوقة وذات مصداقية في معالجتها لظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وهذا يدل على اهتمامها بتقديم معلومات وأخبار صادقة عن الظاهرة لقرائها.

_جاء اتجاه الجريدة من معالجتها لأخبار مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر عنصر ايجابي في المرتبة الأولى وقدرت نسبته بـ 73.69 %وهذا راجع إلى غلبة الطابع الإخباري على المعالجة.

-إن الهدف من معالجة جريدة الشروق لموضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو الإعلام والإخبار وقدرت نسبته ب 76.46 % أي اقتصر هدفها على تقديم معلومات عن مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي تحدث كل يوم داخل المجتمع بمعنى أنها قد قامت بأداء وظيفة واحدة من خلال معالجتها لهذه الظاهرة وهي وظيفة الإعلام وتزويد القراء بالأخبار والمستجدات بخصوص الظاهرة.

3- النتائج في ضوء الفرضيات:

أ- الفرضية الرئيسية: عالجت جريدة الشروق مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر باعتبارها قضية هامة لها انعكاسات مختلفة داخل المجتمع الجزائري.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها بعد تحليلنا لأعداد العينة المختارة من جريدة الشروق شكلا ومضمونا، تبين لنا أنه وعلى الرغم من أن الجريدة قد عالجت عدد كبير من مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر المختلفة وخصصت مساحة

واسعة لها عبر صفحاتها، إلا أن طريقة معالجتها للظاهرة كانت سطحية حيث اقتصرت معظم المواضيع التي نشرتها بخصوص ظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على وظيفة الإعلام والإخبار، ولم تعالج مشروع القانون باعتباره قضية الذاكرة بالنسبة للجزائريين.

وهذا يعكس المستوى المتدني لتغطية الشروق لظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ودليل على تقصيرها في أداء دورها داخل المجتمع والقيام بمسؤوليتها تجاهه، فالجريدة هنا اكتفت بتغطية أخبار مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وليس معالجته، وعليه فإن هذه الفرضية الأولى لم تتحقق.

ب_الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: خصصت جريدة الشروق مساحة كبيرة لمعالجة ظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر عبر صفحاتها.

بينت النتائج أن جريدة الشروق قد خصصت مساحة كبيرة لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر عبر صفحاتها، حيث بغت نسبتها الإجمالية7.76% مما يثبت صدق هذه الفرضية فالمساحة الواسعة تدل على اهتمام الجريدة بالظاهرة وبتغطية مواضيعها المختلفة.

الفرضية الثانية: يعتبر مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من أكثر المواضيع انتشارا داخل المجتمع الجزائري حسب جريدة الشروق.

تناولت جريدة الشروق مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر باختلاف أنواعها وقد بينت النتائج المتحصل عليها في مرحلة التحليل أن مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر احتل المرتبة الأولى من بين كل أنواع القضايا التي نشرتها الجريدة.

حين قدرت نسبة جريدة الحدث 43.65 %بـ ومنه يمكن القول بأن الفرضية الثانية غير متحققة.

الفرضية الثالثة: يعتبر الخبر الصحفي من أكثر الأنواع الصحفية التي استخدمتها جريدة الشروق لعرض مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

إن هذه الفرضية قد أثبتت صدقها فمن خلال النتائج المتحصل عليها والخاصة بفئة الأنواع الصحفية تبين أن جريدة الشروق قد اعتمدت على قالب الخبر الصحفي بشكل كبير حيث جاء الخبر في مقدمة الفنون التي استخدمتها الجريدة في معالجتها لظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بالمقارنة مع باقي الفنون الأخرى وذلك استنادا لنتائج الجدول رقم (2) حيث قدرت نسبته بـ73.38%.

الفرضية الرابعة: اعتمدت جريدة الشروق على المراسلين الصحفيين كمصادر أساسية في تناولها لظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

اعتمدت جريدة الشروق خلال تغطيتها لمواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر على مصادر مختلفة ومتنوعة، وقد بينت النتائج العامة للدراسة أن الجريدة اعتمدت على جلسات البرلمان بغرفتيه كمصدر أساسي لاستقاء أخبار مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي قامت بتغطيتها، حيث بلغت نسبتها 28.49%وهذا استنادا لنتائج الجدول رقم (6) وعليه فإن هذه الفرضية لم تتحقق.

الفرضية الخامسة: تتجه جريدة الشروق اتجاها ايجابي في تناولها لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (7) والخاصة بفئة الاتجاه الذي قدرت نسبته ب 73.69%يتبين أن توجه جريدة الشروق عند معالجتها لظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان اتجاها ايجابي. وبالتالي فالفرضية الخامسة قد تحققت.

الخاتمة

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام الصحف الجزائرية المكتوبة بمعالجة الظواهر والقضايا التي تمس بذاكرة المجتمع الجزائري، ومدى توفيقها ونجاحها بأداء وظائفها من خلال معالجتها مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر داخل المجتمع الجزائري.

إذ تعتبر الصحف المكتوبة من أكثر وسائل الإعلام تأثيرا على الرأي العام لما تحمله من خصائص تميزها عن غيرها من الوسائل، فالصحافة لها دور كبير في بناء ثقافة المجتمع من خلال ما تنشره من مضامين متنوعة وتؤدي وظائف متعددة، ولعل أهمها وظيفة الإعلام والتثقيف ونشر الوعي وتوجيه الرأي العام من خلال الكشف عن الحقائق وتسليط الضوء على القضايا والأحداث التي تمس مصالح أكبر عدد من القراء.

ومن خلال الدراسة التي أجريناها على أعداد من جريدة الشروق حول طبيعة معالجتها لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر تبين لنا أن هذه الجريدة اهتمت بنشر مواضيع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بمختلف أشكالها وخصصت لها مساحة واسعة عبر صفحاتها، كما اتضح لنا بأن الجريدة لم تحدث توازنا في استخدام الفنون الصحفية أثناء معالجتها للظاهرة حيث اعتمدت بشكل كبير على الخبر الصحفي، بالإضافة إلى أن اتجاهها من تناول موضوع مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان ايجابي و ركزت على هدف الإعلام والإخبار بنسبة كبيرة .وعليه يمكن القول بأن النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث تعكس مستوى الأداء الإعلامي لجريدة الشروق التي لم تعالج ظاهرة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر باعتبارها قضية هامة تشغل الرأي العام الجزائري ولها انعكاسات كثيرة، بل اكتفت بنشر أخبار ومعلومات وإحصاءات حولها وقامت بالتركيز على وظيفة الإعلام والأخبار بشكل كبير وأهملت باقي الوظائف الأخرى.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع:

الكتب العربية:

1-إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، (ط1عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009).

2-إبراهيم أحمد إبراهيم، فن كتابة الجزء والمقال الصحفي نظريا وعلميا، ط1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009).

3- إبراهيم فؤاد الخصاونة، الصحافة المتخصصة، ط1(الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع 2012).

4-إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصر، ط1(عمان: دار وائل، 2005)

5-أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، ط10(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)

6-أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، 1998)

7-أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط1(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)

8-احمد سليم الحمصي، سعدي عبد اللطيف ضناوي، الرافد معجم الناشئة اللغوي (لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب)، (د،س).

9-أحمد عياد، مدخل المنهجية البحث الاجتماعي، ط2(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية (2009).

10_بيير ألبير، الصحافة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987)

11_ تيسر أبو عرجة، فن المقال الصحفي، ط1(عمان: دار مجدلاوي، 2010)

12_ حسن محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية، ط1 (عمان: دار الصادق الثقافية، 2013)

13_ حسني محمد نصر، سناء عبد الرحمان، الفن الصحفي في عصر المعلومات تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية، (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي 2005).

14_ حسني نصر، سناء عبد الرحمان، التحرير الصحفي في عصر المعلومات، الخبر الصحفي ط1 (الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2012).

15_ حياة قزادري، الصحافة والسياسية، الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر) الجزائر: كوم، 2008).

16_ خالد حامد، مدخل إلى علم الاجتماع، ط2(الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2012

17_ زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

18_ زهير إحدادن، مدخل لعلوم الإعلام والاتصال، ط5(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2014)

19_ ساعد ساعد، فنيات التحري الصحفي (الجزائر: دار الكتب والوثائق القومية، 2011).

20_ سمير محمد حسن، دراسات في مناهج البحث العلمي، القاهرة: عالم الكتب للنشر 1999).

21_ لطي ط1(الأردن: الواضح، حق الرد والتصحيح في التشريعات الإعلامية والصحفية، الثقافة للنشر، 2015).

22_ عبد الرزاق محمد الدليمي، التحرير الصحفي، ط1(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.2012)

23_ عبد العالي رزاقي، المقال والمقالي في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والأنترنت (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).

24_ عبد الله عبد الرحمان، الإعلام المبادئ والأسس النظرية والمنهجية (الجزائر: دار المعرفة الجامعية.2004)

25_ عبد اليمين بوداود، مناهج البحث العلمي في علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي (الجزائر: ديوان المطبوعات جامعية2010).

26_ علي عبد الفاروق كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.2014)

27_ علي كنعان، مدخل إلى الصحافة والإعلام (الأردن: دار الأيام، 2015).

28_ عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، (د،س)

29_ عمر بوشموخة، الصحافة والقانون، ط1 (الجزائر: دار الوسام العربي، 2011).

30_ عيسى علي المغربي، التحرير والإخراج الصحفي (عمان: دار الراية للنشر، 2015).

31_ فارس أبو خليل، وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع 2015).

32_ فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة، ط1(القاهرة: عالم الكتب، 1986).

33_ فاروق أبو زيد، فن الخبر الصحفي، ط4(القاهرة: عالم الكتب، 2000).

34_ فتحي حسين عامر، المسؤولية القانونية والأخلاقية للصحفي، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014).

35_ فريد مصطفى، تكنولوجيا الفن الصحفي، ط6 (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. 2015)

36_ فضة عباسي بصلي، محمد الفاتح حمدي، مدخل لعلوم الاتصال والإعلام الوسائل، النماذج والنظريات، ط1(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع 2017).

37_ فضيل دليو، الاتصال مفاهيمه، نظرياته، وسائله، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.2003)

38_ فؤاد شعبان، عبيدة صبطي، تاريخ وسائل الاتصال وتكنولوجياته الحديثة (الجزائر: دار الخلدونية للنشر 2012).

39_ لحسن عبد الله باشيوة، نزار عبد المجيد البرواري، عدنان هاشم السامرائي، البحث العلمي مفاهيم، أساليب، تطبيقات (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر 2009).

40_ لمياء مرتاض نفوسي، ديناميكية البحث في العلوم الإنسانية، ط2(الجزائر: دار هومة للطباعة، 2016).

41_ لؤي خليل، الإعلام الصحفي، ط1(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

42_ محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، ط1(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع 2017).

43_ محمد صاحب سلطان، وسائل الإعلام والاتصال دراسة في النشأة والتطور، ط1(عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012).

44_ محمد لعقاب، الصحفي الناجح، ط4(الجزئر: دار هومة للنشر، 2015).

45_ محمد منير سعد الدين، قراءة في الإعلام المعاصر والإسلامي، ط1(بيروت: دار بيروت المحروسة، 2002).

46_ محمود عزت اللحام، ماهر عودة الشمايلة، مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم الصحافة ط1(عمان: دار الإعصار العلمي، 2015) .

47_ محمود الحسن عيسى، المقابلة والتحقيق الصحفي، ط1(الأردن: دار زهران، 2013) .

48_ منال هلال مزاهرة، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية 2010).

49_ مي العبد الله، نظريات الاتصال، ط1(لبنان: دار النهضة العربية، .2006) .

50_ ناجي عباس، الخبر الصحفي، ط1(عمان: دار صفاء للنشر، 2012) .

51_يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، ط1(الجزائر: طاكسيج كوم 2007).

قائمة المصادر والمراجع

المجلات:

1 .عبد القادر قندوز، "تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر بعد الاستقلال"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19جوان 2015.

2. فتيحة أوهايبية، "الصحافة المكتوبة في الجزائر–قراءة تاريخية–"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16،سبتمبر 2014.

المعاجم والقواميس:

1 .أحمد سليم الحمصي، سعدي عبد اللطيف ضناوي، الرافد معجم الناشئة اللغوي (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب).

المواقع الإلكترونية:

1. https://ar.wikipedai.org/wiki.12/03/2018.
2. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6666/1/S1620.pdf
3. https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-19-ssh

الملاحق

استمارة تحليل المستوى

المحور الأول: البيانات الخاصة بالوثيقة

1. اسم الوثيقة 1 2
2. تاريخ صدور الوثيقة
3. رقم العدد
4. عدد الموضوعات

المحور الثاني: فئات الشكل (ماذا قيل؟)

5. المساحة الإجمالية
6. مساحات التحليل

المحور الثالث: فئات المضمون (كيف قيل؟)

.9

.10

.11

12

دليل الاستمارة:

***المحور الأول: البيانات الخاصة بالوثيقة.**

1-المربع رقم (01)يشير إلى اسم الجريدة (جريدة الشروق) .

2-المربع رقم (02 -04)يشير إلى تاريخ الصدور (02 اليوم، 03 الشهر، 04 السنة).

3-المربع رقم (05)يشير إلى رقم العدد.

4-مربع رقم (06)يشير إلى عدد الموضوعات الخاصة مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

المحور الثاني: البيانات الخاصة بفئة الشكل(ماذا قيل ؟)

1-المربع رقم (07)يشير إلى المساحة الاجتماعية.

2--المربع رقم (08)يشير إلى مساحة التحليل.

المحور الثالث: البيانات الخاصة بفئة المضمون

3-المربع رقم (09 -13) يشير إلى القوالب الصحفية (9 خبر، 10 تقرير،11 تحقيق، 12 روبورتاج، 13 مقال)

4-المربع رقم (14 -18)يشير إلى طبيعة الصور المستخدمة (14 صورة واقعية، 15 صورة رمزية، 16رسوم توضيحية، ، 17 صور أرشيف)

5-المربع رقم (19 -24)يشير إلى أبواب الجريدة (19 صفحة العناوين، 20 الحدث 21 الجوهري، 22 أخبار الشرق، 24 الصفحة الأخيرة)